

Distr.  
GENERAL

A/53/7/Add.1  
25 September 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون  
البند ١١٣ من جدول الأعمال

### الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ حساب التنمية

#### التقرير الثاني للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية (A/52/1009) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٢. والتقت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، مع ممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وقد اقتصرت اللجنة في نظرها على مسائل السياسة العامة التي نوقشت في متن تقرير الأمين العام. ولم تتطرق هذه المرة إلى المرفقات. وحتى اللحظة التي فرغت فيها اللجنة من هذا التقرير لم تكن تلقت بعد نسخة نهائية من تقرير الأمين العام عن استغلال حساب التنمية. وسوف ترفع اللجنة تقريرها في هذا الشأن حسب الاقتضاء، بما في ذلك تقريرها عن مقترحات مثل تلك التي قد يضيفها الأمين العام عن استغلال الوفورات المتحققة أثناء فترة السنتين الحالية (انظر الفقرة ١٤ أدناه).

٣ - وترحب اللجنة الاستشارية بأن عدداً من ملاحظات اللجنة وتوصياتها على النحو الوارد في تقريرها A/52/894 و A/52/7/Add.1 قد أخذت في الحسبان بشأن استدامة حساب التنمية وطرائق تنفيذه.

٤ - وقد ركزت أهم الملاحظات والتوصيات هذه على أنه ستتحقق وفورات حقيقية من تطبيق تدابير تحقيق الكفاءة إذا خفضت التكاليف مع المحافظة على مستوى ونوعية الخدمات أو زيادة تحسينها. وكذلك، فإن نقل الموارد المرتبطة بمكاسب ناتجة عن الكفاءة ليست ميزانية تخفيض بل ميزانية إعادة توزيع، وسيظل مبلغ الميزانية بأكمله والتقييمات ذات الصلة هي نفسها سواء قبل إعادة التوزيع أو بعدها. (انظر الفقرة ٨ أدناه)

٥ - وفيما يتعلق بمفهوم حساب التنمية، فإن اللجنة الاستشارية تلاحظ مما ورد في الفقرتين ٣ و ٤ من تقرير الأمين العام أن المكاسب المحققة نتيجة تحسين الانتاجية ستصبح جزءاً دائماً من حساب التنمية.

وفي هذا الصدد، تتفهم اللجنة الاستشارية أن تمويل الحساب، كما سبق أن أوصت بذلك، سوف يستمد من المكاسب المحققة من الانتاجية في جميع أقسام الأمانة العامة ولن تقتصر على مجال أو نشاط واحد.

٦ - وكما هو مبين في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام، "فإن مبالغ الوفورات المتوقعة تحديدا عبارة عن تقديرات ولن تصبح نهائية الى أن تنتهي عملية (عمليات) الانتاجية ويتم التحقق منها". وبخصوص الوفورات المتحققة من المكاسب الناجمة عن الانتاجية أثناء تنفيذ الميزانية والوارد في تقارير الأداء، فإنها سوف تنقل الى حساب التنمية وتستغل لتمويل المشاريع والأنشطة الإنمائية ولن تستخدم لتخفيض حجم الميزانية.

٧ - وتشير اللجنة الاستشارية الى أن الأمين العام قد ألمح في تقريره A/52/758 الى تحقيق وفورات تراكمية تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بيد أن اللجنة الاستشارية ارتأت أن هذا الهدف طموح للغاية (A/52/894)؛ كما أن الجمعية العامة، في حين لاحظت أن مبلغ ٢٠٠ مليون دولار هو رقم مستهدف إرشادي، ذكرت أنه "لا ينبغي تحديد إطار زمني للوصول الى ذلك الهدف".

٨ - وتشير اللجنة الاستشارية الى أن الجمعية العامة قد خصصت بموجب قرارها ٢٢٠/٥٢، وفيما يتعلق بفترة السنتين مبلغ ١٣٠٦٥ ٠٠٠ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن وفورات إضافية ممكنة ناجمة عن تدابير الكفاءة قد تتراوح ما بين ٥ ملايين و ٧ ملايين دولار يمكن أن تتحقق أثناء فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وكما هو مبين في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام، وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، يمكن أن يستهدف لإعادة التوزيع قرابة ٤٠ مليون دولار ناجمة عن إدخال تحسينات في الانتاجية. ولهذا فإن المستوى المسقط حاليا للموارد بحلول نهاية سنة ٢٠٠١ قد يبلغ نحو ٥٣ مليون الى ٦٠ مليون دولار.

٩ - وكما هو مبين في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام، فإن المكسب الناجم عن الكفاءة في حال تحقيقه، سوف يجعل تحويله الى الميزانية، في حال موافقة الجمعية العامة عليه، جزءا دائما من قاعدة مواصلة الاعتماد المرصود في باب الميزانية المتعلقة بحساب التنمية. وتوافق اللجنة الاستشارية على هذا وعلى الإجراء الممثل في إطار الفرع الثالث، الاستدامة، الوارد في تقرير الأمين العام. بيد أن اللجنة الاستشارية توضح أن قاعدة مواصلة الاعتماد، لا ينبغي، في رأي اللجنة، أن يعاد احتساب تكاليفها. ومن المعتمد أن تظل عملية تحويل المبالغ الى حساب التنمية ماثلة في كل فترة سنتين الى حين وصول القاعدة التراكمية المستوى النهائي لحساب التنمية كما تقررته الدول الأعضاء.

١٠ - وفي هذا الصدد، توضح اللجنة الاستشارية أن الدرجة التي يمكن أن تصل اليها تدابير تحقيق الكفاءة لتؤدي الى موارد ذات قياس كمي من أجل تحويلها الى حساب التنمية سوف تتأثر بامتداد فترة المعوقات الحالية في الميزانية. وعلاوة على ذلك، فإن المكاسب الناتجة عن تقلبات سعر العملة وآثار التضخم لن تكون متاحة لنقلها الى حساب التنمية، وكذلك الوفورات لن تكون متاحة لنقلها الى الحساب

بسبب نقص الانفاق نتيجة لتأجيل الأنشطة أو عدم القدرة على تنفيذ التكاليفات والبرامج الموافق عليها. وينبغي لهذه الفئة الأخيرة من الوفورات أن تحدد بشكل مستقل في تقارير الأداء.

١١ - وترد في الفقرات ٩ الى ١١ من تقرير الأمين العام طرائق لتحديد المكاسب وتحويل الأموال. وتتفق اللجنة الاستشارية مع الأمين العام على ما ذكره من مقترحات في هذا المضمار.

١٢ - وتأخذ اللجنة الاستشارية علماً بتعليقات الأمين العام بشأن طرائق الانفاق من حساب التنمية، على النحو المبين في الفقرات ١٦ الى ٢٠ من التقرير. وكما هو مبين في الفقرة ١٨ من التقرير، فقد أوصى الأمين العام بمفهوم المشروع الممتد لعدة سنوات، وأوصى بأن يرحل الى فترة السنتين التالية أي رصيد يتبقى في نهاية فترة السنتين من مخصصات حساب التنمية. وتوافق اللجنة الاستشارية على هذا المقترح وتشير الى أن الأرصدة المتبقية في الحساب يحتفظ بها لمشاريع التنمية في المستقبل. بيد أن هذه المبالغ إذا ما حولت الى الحساب، فإنها لن تخضع لتسويات العملة والتضخم. كما ينبغي تقديم المعلومات عن الأرصدة غير المنفقة في إطار تقارير الأداء. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه من غير المحتمل، بسبب انصرام نصف فترة السنتين تقريبا، أن ينفق خلال فترة السنتين الحالية اجمالي المبلغ ١٣٠٦٥ ٠٠٠ دولار ويتطلب الأمر ترحيله الى فترة السنتين اللاحقة.

١٣ - وقد نوقش الأثر المترتب في مستويات ملاك الموظفين وأداء البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف في الفقرات ١٢ الى ١٥ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لا يعتزم الاستغناء عن الموظفين رغما عنهم نتيجة لنقل الموارد، بل يعتزم الاستثمار في إعادة تدريب الموظفين لتمكينهم من الاضطلاع بمهامهم ومسؤولياتهم الجديدة. ومن المتوقع أن تقابل التخفيضات في احتياجات تدبير الموظفين في تلك الإدارات حيث يتعين تحقيق الوفورات عن طريق الجمع بين إعادة التوزيع والاستنفاد الطبيعي، بما في ذلك التقاعد. وتوصي اللجنة بأن تقدم معلومات شاملة عن هذه المسألة وغيرها من المسائل ذات الصلة في إطار إجراءات الإبلاغ المعتادة، أي في الميزانية البرنامجية وتقارير الأداء. وتدرك اللجنة الاستشارية أن الترتيبات المتعلقة بحساب التنمية لا تزال في مرحلة انتقالية، ولهذا فإن طريقة الإبلاغ ما زالت حتى الآن تتم على أساس مؤقت.

١٤ - وترى اللجنة الاستشارية أيضا أن يباشر تدارس استغلال الوفورات المتحققة أثناء فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على أساس مخصص الغرض.

١٥ - وأخيرا، فإن اللجنة الاستشارية تعتقد أنه مما يساعد على المزيد من الوضوح لو تغير مسمى "حساب التنمية" في البند ٣٤ من الميزانية البرنامجية، فهذا المصطلح ترى اللجنة أن يحتفظ به لأغراض التمويل والمحاسبة ومراجعة الحسابات. وبدلاً من ذلك، تقترح اللجنة الاستشارية عنواناً أنسب للبند ٣٤ من الميزانية البرنامجية وهو "الأنشطة الإنمائية التكميلية".

— — — — —